الأمم المتحدة

A/HRC/17/5/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
1 June 2011
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة السابعة عشرة**
البند ٦ من جدول الأعمال
**الاستعراض الدوري الشامل**

# تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

# نيبال

**إضافة**

## آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والردود المقدمة من الدولة موضع الاستعراض والالتزامات الطوعية التي تعهدت بها

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.11-13672 240611 280611

الرجاء إعادة الاستعمال

# ردود حكومة نيبال على التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/17/5)، الفقرة ١٠٨ من الجزء الثاني:

| *رقم الفقرة* | *التوصيات* | *ردود نيبال* |
|---|---|---|
| ١٠٨-١ | التصديق على نظام روما الأساسي (ألمانيا) | تعكف حكومة نيبال على استحداث الهياكل الأساسية السياساتية والقانونية والمؤسسية المطلوبة بغية الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وقد عرضت الحكومة بالفعل مشاريع قوانين عديدة على الهيئة التشريعية – البرلمان. وتشمل مشاريع القوانين هذه مشروع القانون الجنائي، ومشروع قانون العقوبات، ومشروع قانون الإجراءات الجنائية، ومشروع قانون تسليم المجرمين، ومشروع قانون المساعدة القانونية المتبادلة.<br>وتعتقد حكومة نيبال أنه لدى اعتماد مشاريع القوانين هذه وبناء ما يكفي من القدرات ستوضع الهياكل الأساسية موضع التنفيذ لتمكين نيبال من الانضمام إلى نظام روما الأساسي في الوقت المناسب. |
| ١٠٨-٢ | سن قانون لقضاء الأحداث يتوافق مع المعايير الدولية، من أجل توطيد الإطار القانوني المتعلق بحماية حقوق الطفل وضمان وجود نظام لقضاء الأحداث في البلد يعمل على نحو سليم (ملديف) | تقبل حكومة نيبال هذه التوصية. |
| ١٠٨-٣ | إعداد خطة محددة ضماناً لأن يعزز قانون الأراضي النيبالي المساواة في الممارسة العملية على نحو فعال (فنلندا) | حكومة نيبال هي الآن بصدد استعراض وتنقيح التدابير السياساتية المتعلقة بالأراضي. ويقع على الدولة التزام دستوري بضمان اطّراد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد، والسعي إلى انتهاج سياسة رامية إلى تنفيذ عملية إصلاح علمية للأراضي بإلغاء النمط الإقطاعي لملكيتها. وتضع حكومة نيبال حالياً الصيغة النهائية لسياسة بشأن استخدام الأراضي. والتعديلات المقترح إدخالها على قانون الأراضي معروضة الآن على الهيئة التشريعية – البرلمان للنظر فيها. |

| رقم الفقرة | التوصيات | ردود نيبال |
|---|---|---|
| ١٠٨-٤ | الإسراع باعتماد التشريعات التي طال انتظارها والخاصة بالسياسة المتبعة إزاء الأطفال، بما في ذلك قانون حقوق الطفل، ولائحة التعليم، وسياسة حماية الطفل، والمعايير الدنيا لدور رعاية الأطفال، واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذها الكامل (كندا) | تقبل حكومة نيبال هذه التوصية. |
| ١٠٨-٥ | العمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل إعداد وثيقة أساسية موحّدة تساعد، بالاقتران مع قوائم المسائل الخاصة بمعاهدات بعينها، في تبسيط عملية تقديم التقارير عن المعاهدات، من أجل المساعدة في التغلب على عبء هذه العملية (ملديف) | لا تزال حكومة نيبال تتّبع الشكل المقرّر لتقديم التقارير.<br>وتشير حكومة نيبال إلى أن الإجراءات الجديدة لتقديم التقارير، التي تستند إلى قائمة المسائل السابقة، قد بادرت إلى وضعها بعض هيئات المعاهدات. وتدرس حكومة نيبال الآن جدياً آثار الإجراءات الجديدة وستتخذ القرار المناسب في هذا الصدد. |
| ١٠٨-٦ | توجيه دعوة دائمة إلى جميع آليات الإجراءات الخاصة (إسبانيا) | لا تزال حكومة نيبال تعمل على نحو بنّاء مع جميع الآليات المعنية بحقوق الإنسان، ويشمل ذلك المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، سعياً منها إلى كفالة تمتع الجميع بحقوق الإنسان. وقد استضافت نيبال فعلاً زيارات العديد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة. كما أن نيبال حالياً بصدد إنشاء آلية في مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء تُعنى بالرد على وجه السرعة على طلبات الزيارة التي يتلقّاها البلد من المكلفين بالولايات.<br>بالنظر إلى أن نيبال منهمكةٌ حالياً في وضع إطار للدستور الجديد عن طريق الجمعية التأسيسية المنتخَبة التي تمتاز بمستوى عالٍ من الشمولية والتمثيل، فسوف توجّه حكومة نيبال دعوات إلى المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في الوقت المناسب على أساس كل حالةٍ على حدة. وتعتقد حكومة نيبال أن كفاية القدرات الوطنية والاستعدادات هي شرط مسبق لجعل هذه الزيارات هادفة. |
| ١٠٨-٧ | توجيه دعوة دائمة إلى جميع آليات الأمم المتحدة للإجراءات الخاصة (شيلي) | |
| ١٠٨-٨ | تعزيز تعاون نيبال مع آليات الإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والنظر في إصدار دعوة دائمة إليها (البرازيل) | |
| ١٠٨-٩ | توجيه دعوة دائمة إلى آليات الأمم المتحدة للإجراءات الخاصة المعنية بحقوق الإنسان كي تتمكن من زيارة البلد ومساعدة الحكومة في ما تُجريه من إصلاحات في مجال حقوق الإنسان (ملديف) | |

| رقم الفقرة | التوصيات | ردود نيبال |
|---|---|---|
| ١٠٨-١٠ | اتخاذ المزيد من الخطوات الرامية إلى القضاء على التمييز ضد الفئات الضعيفة أو المهمّشة، بما في ذلك التمييز القائم على أساس نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية المغلقة، بسن قوانين تُجرّم جميع أشكال التمييز (المملكة المتحدة) | تقبل حكومة نيبال هذه التوصية.<br>وقد اعتمدت الهيئة التشريعية – البرلمان مؤخراً مشروع قانون مكافحة التمييز والنبذ القائمين على أساس الطبقة الاجتماعية المغلقة (الجريمة والعقاب)، لعام ٢٠١٠. |
| ١٠٨-١١ | استعراض واعتماد تشريعات وسياسات ذات صلة، تشمل مشاريع القوانين المتعلقة بالتمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية المغلقة وسياسات كل من لجنة شؤون المرأة ولجنة شؤون الداليت والتشريعات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية وحقوق الطفل، لضمان توافقها التام مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (النرويج) | توجد في نيبال آليات قانونية متعددة تُعنى بالتصدي لأي انتهاكات محتملة للحقوق، تشمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، واللجنة الوطنية لشؤون الداليت، والمؤسسة الوطنية لتنمية قوميات الشعوب الأصلية. وتظل حكومة نيبال ملتزمة بتعزيز حقوق هذه الفئات تماشياً مع التزاماتها الدولية. |
| ١٠٨-١٢ | الإبلاغ عن حالات التمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية المغلقة والتحقيق فيها، ومقاضاة مرتكبيه وتعويض ضحايا هذا النوع من العنف (الجمهورية التشيكية) | جُرّم التمييز بكل أشكاله، بما في ذلك التمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية المغلقة، وجرى الإبلاغ عن حالات هذا الشكل من أشكال التمييز والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها وفقاً للقوانين. وباعتماد الهيئة التشريعية – البرلمان قانون مكافحة التمييز والنبذ القائمين على أساس الطبقة الاجتماعية المغلقة (الجريمة والعقاب) في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، فقد تصدى البلد لدواعي القلق هذه بصورة فعالة.<br>وفي هذا السياق، تقبل حكومة نيبال هذه التوصية. |
| ١٠٨-١٣ | تنفيذ التدابير الكفيلة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في التدريب الوظيفي، والتدريب المهني، وبرامج تعليم القراءة والكتابة والحساب، وأن تضع في غضون عام واحد أهدافاً محددة يمكن قياسها تحقيقاً لهذا الغرض، بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم (نيوزيلندا) | تعكف حكومة نيبال حالياً على وضع خطة عمل بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان مشاركتهم في عمليات التدريب المهني والوظيفي. وتنظر الحكومة أيضاً في إنشاء آلية للتشاور بانتظام مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة. |

| رقم الفقرة | التوصيات | ردود نيبال |
|---|---|---|
| ١٠٨-١٤ | كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص المنتمين إلى فئات ضعيفة، مثل النساء والأطفال، دون أي تمييز (شيلي) | تقبل حكومة نيبال هذه التوصية.<br>وقد كفل الدستور هو وعدة تدابير سياساتية وقانونية أخرى تمتع الجميع بحقوقهم دون أي تمييز. وقد استُحدثت مجموعة متنوعة من تدابير التمييز الإيجابي من أجل الفئات الضعيفة، بمن فيها الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال، كي تكفل تمتع هذه الفئات بحقوقها. علاوة على ذلك، انضمت نيبال في ٧ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. |
| ١٠٨-١٥ | استحداث آلية شكاوى مستقلة تُعنى بسلوك قوات الأمن وإنشاء مفوضية نيبالية لجهاز الشرطة (استراليا) | تعتقد حكومة نيبال أن آلية الشكاوى القائمة المعنية بسلوك قوات الأمن هي آلية مستقلة.<br>تفحص الحكومة حالياً إمكانية إنشاء لجنة نيبالية لجهاز الشرطة. |
| ١٠٨-١٦ | أن تنشئ نيبال لجنة لجهاز الشرطة مسؤولة عن التعيينات والترقيات وعمليات النقل (الدانمرك) | |
| ١٠٨-١٧ | اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإنشاء فريق تحقيقات خاص، بناء على طلب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يتمتع باستقلال كافٍ، من أجل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء (مولدوفا) | تحظر قوانين نيبال حظراً صارماً فعلي التسبب في الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء. وتنص الأحكام الدستورية على إمكانية لجوء أي فرد أو جماعة إلى المحكمة العليا للحصول على انتصاف في حالة انتهاك أي حقوق أساسية يكلفها الدستور. وفضلاً عن الآليات القضائية المعتادة، توجد عدة آليات قانونية أخرى للتصدي لانتهاكات الحقوق. وتشمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للمرأة. وتتيح هذه الآليات وجود إطار دستوري وقانوني فعال في نيبال من أجل التصدي للحالات الفردية لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء. وحكومة نيبال ملتزمة بإنهاء جميع الأنشطة التي تحدث خارج نطاق القضاء من جانب جهات إنفاذ القوانين. وهي تقدم إلى العدالة كل موظف تثبت مسؤوليته عن هذه الأنشطة. وتخضع جهات إنفاذ القوانين لتعليمات تقضي بالالتزام بقيم وقواعد حقوق الإنسان في معرض النهوض بمسؤولياتها. كما أن معايير حقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي مدرجة في الدورات التدريبية التي تنظمها هذه الجهات. |
| ١٠٨-١٨ | التحقيق في المزاعم المقنعة بحدوث حالات قتل خارج نطاق القضاء واستحداث آلية شكاوى مستقلة تُعنى بسلوك قوات الأمن (الدانمرك) | |

| رقم الفقرة | التوصيات | ردود نيبال |
|---|---|---|
| | | ومشروع قانون حالات الاختفاء القسري لعام ٢٠١٠ هو الآن قيد نظر اللجنة التشريعية في البرلمان.<br>وستعالج بصورة شاملة الادعاءات بوقوع عمليات قتل خارج نطاق القانون بعد إجازة مشروع القانون المدني، ومشروع القانون الجنائي، ومشروع قانون الإجراءات المدنية والجنائية ومشروع قانون العقوبات، وهي المشاريع المعروضة بالفعل على الهيئة التشريعية – البرلمان. |
| ١٩-١٠٨ | إجراء تحقيقات نزيهة في كل ما يرد من ادعاءات بحدوث حالات قتل خارج نطاق القضاء وارتكاب عمليات إعدام تعسفي، ومقاضاة المسؤولين عنها، وقبول طلبات الزيارة المقدمة من المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (إيطاليا) | يُرجى الاطلاع على الردود المقدمة على الفقرتين ١٠٨-٦ و١٠٨-١٧. |
| ٢٠-١٠٨ | اتخاذ المزيد من الخطوات التشريعية عند الضرورة، فيما يتعلق بالاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة والطفل، والإسراع بالجهود الرامية إلى تنفيذها الفعال (اليابان) | تعتقد حكومة نيبال أن قانون (مكافحة) الاتجار بالبشر ونقلهم، لعام ٢٠٠٧، ولائحته التنظيمية يشكلان إطاراً قانونياً شاملاً لحماية الأشخاص المتضررين من الاتجار، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد نفذت حكومة نيبال، منذ عام ٢٠٠١، خطة عمل وطنية لمناهضة بيع النساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل. |
| ٢١-١٠٨ | وضع إطار قانوني شامل لحماية الأطفال من الاتجار (النمسا) | وتقبل حكومة نيبال هاتين التوصيتين. |
| ٢٢-١٠٨ | إجراء تحقيقات في الحالات التي توجد فيها مزاعم مقنعة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وتنفيذ قرارات المحاكم وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية | جرى التحقيق في ما ورد من ادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان وفقاً للقوانين النيبالية. وما زالت الحكومة ملتزمة بتنفيذ أوامر المحاكم. وقد عُرض على البرلمان مشروع قانون لجنة الحقيقة والمصالحة، لعام ٢٠١٠، ومشروع قانون مكافحة الاختفاء القسري (الجريمة والعقاب)، لعام ٢٠١٠، اللذان ينصان على إنشاء آليات لتحقيق العدالة الانتقالية. |

| رقم الفقرة | التوصيات | ردود نيبال |
|---|---|---|
| ١٠٨-٢٣ | إجراء تحقيقات على نحو فعال في الانتهاكات المرتكبة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون والناشطون في مجال حقوق المرأة، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات (النرويج) | تلتزم حكومة نيبال بحماية وتعزيز حقوق الإنسان فيما تحفظ السلام والأمن في البلد. وتنشط أجهزة الأمن في نيبال في ضمان أمن المواطنين كافة، بمن فيهم المدافعون عن الحقوق والصحفيون والناشطون في مجال حقوق المرأة. ويُقاضى منتهكو الحقوق بموجب القانون. وتنظر حكومة نيبال حالياً في اعتماد برنامج خاص من أجل ضمان مزيد من الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان. |
| ١٠٨-٢٧ | اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لوضع حدٍّ لأعمال الترويع والعنف المرتكبة ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان (فرنسا) | |
| ١٠٨-٢٨ | أن تحمي الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بالتحقيق على وجه السرعة في شكاوى المضايقات ومساءلة مرتكبي هذه الأفعال (الولايات المتحدة الأمريكية) | |
| ١٠٨-٢٤ | بدء التحقيق في كل الادعاءات التي لم يُبت فيها بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والتي ارتُكبت أثناء النزاع أو بعده وتقديم مرتكبيها إلى العدالة في إطار إجراءات قانونية تفي بالمعايير الدولية (هولندا) | يرجى الاطلاع على الردود المقدمة على الفقرتين ١٠٨-١٧ و١٠٨-٢٢. |
| ١٠٨-٢٥ | تكثيف جهود التحقيق في الادعاءات التي لم يبت فيها بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على يد كل الأطراف في النزاع المسلح (إسبانيا) | |
| ١٠٨-٣٠ | التحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من جانبي النزاع ومقاضاتهم (نيوزيلندا) | |
| ١٠٨-٢٦ | تنفيذ قرار المحكمة العليا الصادر عام ٢٠٠٧ الذي يقضي بأن تجرّم الدولة التسبّب في حالات الاختفاء القسري وأن توقّع وتصدّق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (فرنسا) | تحترم حكومة نيبال قرارات المحكمة العليا. وقد عرضت بالفعل مشروع القانون الجنائي على الهيئة التشريعية - البرلمان، ويتضمّن أحكاماً تجرّم أفعالاً تشمل التسبّب في حالات الاختفاء القسري. وينظر البرلمان حالياً في مشروع قانون مكافحة الاختفاء القسري (الجريمة والعقاب)، لعام ٢٠١٠. |

| رقم الفقرة | التوصيات | ردود نيبال |
|---|---|---|
| | | ونيبال طرف في معظم المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وتستعرض حكومة نيبال بانتظام معاهدات حقوق الإنسان الأخرى متوخيةً إمكانية الانضمام إليها أو التصديق عليها. وتعتقد الحكومة أن وضع ما يكفي من هياكل أساسية وطنية موضع التنفيذ هو شرط مسبق لتحقيق الامتثال للمبادئ والأهداف والنهوض بمسؤوليات محددة، بما فيها الالتزام الناشئ عن هذه المعاهدات بتقديم تقارير. وحتى وإن لم تكن نيبال طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فقد دأبت على إعلاء مبادئها وأهدافها. |
| ١٠٨-٢٩ | تعزيز سيادة القانون عن طريق إنشاء لجنة مستقلة للنظر في الشكاوى تكون قادرة على التحقيق في الشكاوى ضد قوات الأمن ومقاضاة الجناة ولجنة لجهاز الشرطة مسؤولة عن التعيينات وعمليات النقل والترقيات في جهاز الشرطة (المملكة المتحدة) | يرجى الاطلاع على الردود المقدمة على الفقرات ١٠٨-١٦ و١٠٨-١٧ و١٠٨-١٨. |
| ١٠٨-٣١ | صياغة استراتيجيات وبرامج فعالة بغية توفير فرص العمل وتوليد الدخل للسكان، ولاسيما لسكان المناطق الريفية وجماعة الداليت والأقليات العرقية (ماليزيا) | تقبل حكومة نيبال هذه التوصية. |
| ١٠٨-٣٢ | ضمان اشتمال تشريعات العمل الجديدة على أحكام تحظر التمييز في العمل وفي إجراءات التعيين على حد سواء، على النحو المحدد في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ (بولندا) | نيبال طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١. وتحظر التدابير السياساتية والقانونية والمؤسسية التي اعتمدتها نيبال لتنفيذ هذه الاتفاقية التمييز في العمل وفي إجراءات التعيين على حد سواء. كما يحظر الدستور وقوانين أخرى ذات صلة هذا الشكل من أشكال التمييز. وحكومة نيبال ملتزمة بتعزيز هذه التدابير لتزيد من فعالية الحد من مسألة ممارسة هذا الشكل من أشكال التمييز.<br>وفي هذا السياق، تقبل حكومة نيبال هذه التوصية. |

| رقم الفقرة | التوصيات | ردود نيبال |
|---|---|---|
| ١٠٨-٣٣ | كفالة التعليم المجاني والإلزامي، مع التركيز بوجه خاص على التحاق البنات في المدارس (تركيا) | يكفل دستور نيبال الحق في التعليم كحق من الحقوق الأساسية. وتبعاً لذلك، فلكل مواطن الحق في نيل التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية (من الصف التاسع إلى الصف الثاني عشر). ومن ثَم ، فقد نُظم هيكل السياسة التعليمية في نيبال على نحو يضمن إعمال هذا الحق الأساسي.<br>أما تعميم التعليم الابتدائي فيشكل أولوية صريحة من أولويات حكومة نيبال. وعملاً بقانون التعليم لعام ٢٠٠١ (التعديل السابع)، أصبح التعليم الأساسي مجانياً لجميع الأطفال في سن الدراسة، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية ونوع الجنس وأي شكل آخر من أشكال التنوع والاختلاف السائدة في المجتمع. وبالمثل، فإنفاذاً للحق الأساسي لكل مواطن في نيل التعليم بالمجان حتى المرحلة الثانوية، نفذت حكومة نيبال منذ السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ سياسة التعليم الثانوي المجاني للفئات المستهدفة (الداليت، والفئات المعرَّضة للخطر والمهمَّشة إلى حد كبير).<br>كما اعتمدت حكومة نيبال تدابير شتى تركز خصوصاً على قيد البنات في المدارس. وتشمل هذه التدابير ما يلي: تقديم المنح الدراسية إلى البنات بنسبة مائة في المائة في مرحلتي الدراسة الابتدائية والإعدادية (التعليم الأساسي) وإلى جميع طالبات المدارس في منطقة كارنالي، وتخصيص حصة لعدد ٤٠ ٠٠٠ طالبة في إطار المنح الدراسية السنوية للتعليم الثانوي البالغ عددها ٦٠ ٠٠٠ منحة. |
| ١٠٨-٣٤ | مواصلة انتهاج سياسات تعليمية ملائمة وشاملة وذات كفاءة ترمي إلى توفير التعليم المجاني والإلزامي لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمَّشة والمحرومة - وبالتالي، الأشد تأثراً (سلوفاكيا) | تقبل حكومة نيبال هاتين التوصيتين. |

| رقم الفقرة | التوصيات | ردود نيبال |
|---|---|---|
| ١٠٨-٣٥ | إيلاء اهتمام خاص لمساعدة أطفال وبنات الداليت والأطفال المنتمين إلى أقليات عرقية على إتمام دورة تعليمهم، وضمان توفير فرص عمل لهم بعد التعليم لتمكينهم من المطالبة بحقوقهم والعمل كعناصر حافزة للتغيير في مجتمعاتهم (فنلندا) | |
| ١٠٨-٣٦ | ضمان تمتع الأطفال أبناء كل من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين وملتمسي اللجوء وأسرهم بالحق في الصحة والتعليم والتسجيل عند الولادة دون تمييز (فنلندا) | تلتزم حكومة نيبال، بوصفها دولة من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل وفي الصكوك الأخرى ذات الصلة، التزاماً تاماً باعتماد وتعزيز تدابير، على النحو المناسب، بهدف ضمان إتاحة الفرصة لأي أطفال موجودين على أراضي نيبال للتمتع بحقوقهم دون أي تمييز وفقاً لأحكام الدستور. |